

بمشقة
Moving Forward
with Confidence

رؤية عمان
2040
Oman Vision



البرنامج الوطني
للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

برنامج الصناعة الرقمية

المرحلة الثانية (2026 - 2030)

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Transport, Communications
and Information Technology





” وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات. ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافداً للاقتصاد الوطني

“

حضرة صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله ورعاؤه

30 ربيع الآخر 1445 هـ
14 نوفمبر 2023 م

رسالة القيادة والالتزام الوطني

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا متسارعا في مصادر القيمة والنمو، حيث لم تعد التقنية مجرد أداة لرفع كفاءة القطاعات الاقتصادية، بل أصبحت صناعة منتجة تولد منتجات وخدمات واستثمارات وشركات وأسواقا جديدة. وفي ظل هذا التحول، أصبحت القدرة على إنتاج التقنية وتوطينها وتطويرها وتصديرها عاملا مهما في **تنافسية الاقتصادات وتعزيز سيادتها الرقمية**، بما يجعل بناء صناعة رقمية وطنية ركيزة للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

وانطلاقا من هذا التوجه، **تعمل سلطنة عمان على الانتقال من استهلاك التقنية إلى توطينها وتطويرها**، وبناء صناعة رقمية وطنية قادرة على تحويل المعرفة والبحث والابتكار والكفاءات إلى قيمة اقتصادية مستدامة. وتواصل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة بالمديرية العامة لتحفيز القطاع ومهارات المستقبل، قيادة هذا التوجه من خلال تعزيز الاستثمار والابتكار وتنمية الشركات والكفاءات، بما يرسخ دور صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات كصناعة منتجة وقادرة على المنافسة.

ويأتي برنامج الصناعة الرقمية، بوصفه أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، لترجمة هذا التوجه إلى منظومة متكاملة تجمع الاستثمار والابتكار والصناعات الرقمية والشركات والكفاءات. وتبني المرحلة الثانية على ما تحقق خلال المرحلة الأولى، وتتجه نحو تعظيم الأثر الاقتصادي للصناعة الرقمية من خلال جذب الاستثمارات النوعية، وتسريع الابتكار، وتنمية الصناعات الرقمية المتخصصة والشركات التقنية والناشئة، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز وصول المنتجات والخدمات الرقمية العمانية إلى الأسواق.

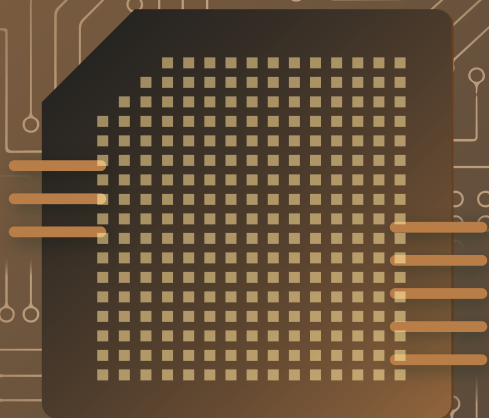
وتؤكد وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات التزامها بمواصلة تهيئة البيئة الداعمة للاستثمار والابتكار والنمو، والعمل مع جميع الشركاء **لتحويل الفرص والقدرات الوطنية إلى صناعات وشركات ومنتجات ووظائف وصادرات ذات قيمة مضافة**، وبناء صناعة رقمية وطنية أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة، تسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.



معالي المهندس/ سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

الفهرس

1	المقدمة
3	الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج
8	رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى
11	خارطة طريق المرحلة الثانية
22	مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي
25	نافذة الاستثمار والشراكة



01

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا متسارعا في مصادر القيمة الاقتصادية، مدفوعا بالنمو المتواصل لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتطور السريع في التقنيات والحلول الرقمية المتقدمة، مثل البرمجيات والذكاء الاصطناعي والتقنيات العميقة. وفي ظل هذا التحول، لم تعد التقنية مجرد أداة تستخدمها القطاعات الاقتصادية لتحسين كفاءتها وعملياتها، بل أصبحت في حد ذاتها صناعة اقتصادية منتجة تقوم على تطوير المنتجات والخدمات والحلول التقنية والوصول بها إلى الأسواق. وقد أسهم هذا التحول في نشوء شركات واستثمارات ووظائف وأسواق جديدة، ورسخ دور التقنية كمصدر مباشر ومتنام للقيمة الاقتصادية.

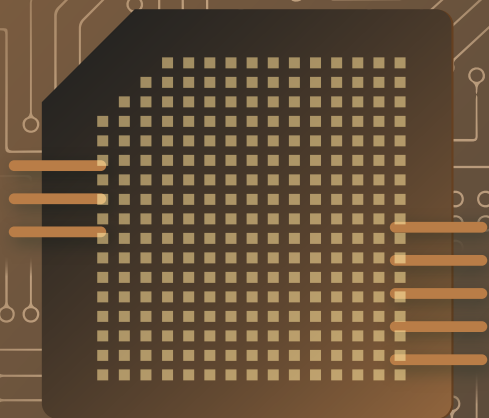
ويقصد بالصناعة الرقمية منظومة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتطوير المنتجات والخدمات والحلول والأصول والقدرات التقنية والرقمية. وتمتد مجالاتها من البرمجيات والحلول الرقمية إلى المجالات المرتبطة بالبنى الأساسية والقدرات التقنية، مثل مراكز البيانات، والصناعات المتخصصة مثل أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية والألعاب الإلكترونية والمحتوى الرقمي التفاعلي. ويختلف هذا المفهوم عن رقمنة القطاعات الاقتصادية والصناعية التي تركز على توظيف التقنية لتحسين العمليات القائمة؛ إذ تركز الصناعة الرقمية على بناء جانب الإنتاج في القطاع التقني نفسه، بما يولد منتجات وخدمات تسهم في رقمنة مختلف القطاعات ورفع كفاءتها.

تنبع الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للصناعة الرقمية من قدرتها على الربط بين الاستثمار والبحث والتطوير والابتكار والشركات والكفاءات ضمن منظومة مترابطة، تصل المعرفة والابتكار بالمنتجات، والمنتجات بالشركات، والشركات بالأسواق. ويسهم هذا الترابط في تحويل المعرفة والقدرات إلى قيمة اقتصادية قابلة للنمو والتوسع، ويفتح أمام الشركات التقنية والناشئة فرصا أوسع للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية دون الارتباط الكامل بحجم السوق المحلي. كما يسهم توسع القدرة الوطنية على إنتاج التقنية وتطويرها في زيادة القيمة المحلية المضافة وتقليل الاعتماد على الحلول الخارجية، بما يدعم بناء قاعدة تقنية وطنية أكثر استدامة وقدرة على التطور والمنافسة.

وفي هذا السياق، يأتي برنامج الصناعة الرقمية كأحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ليركز على تنمية صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عمان، انطلاقا من توجه استراتيجي يقوم على الانتقال من استهلاك التقنية إلى توطيئها وتطويرها وتصديرها. ويمتد أثر البرنامج عبر مجموعة مترابطة من الممكنات الاقتصادية والتقنية، من خلال تعزيز البحث والتطوير والابتكار، وتحفيز الاستثمار، وتنمية الشركات التقنية والناشئة، وبناء الكفاءات الوطنية والمهارات المتقدمة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق. ويستهدف البرنامج بذلك بناء قاعدة وطنية أكثر نضجا وتنافسية للصناعة الرقمية، قادرة على تحويل الابتكار والقدرات التقنية إلى منتجات وخدمات قابلة للتوسع والتصدير، بما يسهم في تعزيز القيمة المحلية المضافة، ودعم تنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع تنافسية سلطنة عمان وتعزيز سيادتها الرقمية.

02

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج



الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

يعد برنامج الصناعة الرقمية أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وأحد المحركات الرئيسية لمرحلته الثانية (2026-2030)، التي ينتقل فيها التركيز من بناء الممكنات الرقمية إلى رقمنة القطاعات الاقتصادية وتعظيم أثرها الاقتصادي. ويؤدي البرنامج دورا محوريا في بناء جانب إنتاجي وطني لصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، قادر على تحويل التقنية والابتكار والمعرفة والكفاءات إلى قيمة اقتصادية، من خلال ربط الاستثمار والبحث والتطوير بالإنتاج، وتنمية الشركات والكفاءات، وتوطين التقنيات. ويسهم هذا التوجه في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القيمة المضافة والتنافسية والسيادة الرقمية، ودعم مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

يمثل برنامج الصناعة الرقمية امتدادا استراتيجيا وتنفيذيا للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ويترجم رؤيته ورسالته إلى مبادرات ومشروعات تدعم بناء صناعة رقمية وطنية أكثر إنتاجية وتنافسية. وينسجم مع رؤيته في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني، يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصا نوعية ومستدامة للمجتمع، ومع رسالته في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني تقنيات رقمية متقدمة تحدث تحولا اقتصاديا عميقا. ويتجسد ذلك في توجه البرنامج نحو الانتقال من استهلاك التقنية إلى إنتاجها وتطويرها وتوطينها وتصديرها، وتحويل المعرفة والابتكار والكفاءات إلى قيمة اقتصادية.

ويرتبط البرنامج بصورة رئيسة بمحاور البرنامج

محور الحكومة الرقمية

من خلال دعم نمو الشركات والمنتجات والخدمات والكفاءات الوطنية القادرة على الإسهام في التحول الرقمي وتلبية الاحتياجات الحكومية.

محور المجتمع الرقمي

من خلال تنمية المهارات والكفاءات وفرص التشغيل والعمل الحر.

محور القطاعات والأعمال الرقمية

من خلال تنمية الصناعات والشركات التقنية، وجذب الاستثمارات، وتوطين التقنيات، وتحويل الابتكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية.

يسهم ذلك في تحويل الطلب الحكومي والقطاعي إلى فرص لتطوير الحلول والمنتجات الوطنية. كما يرتبط البرنامج بالمرتكزات الأربعة للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وبصورة وثيقة بمرتكزي الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية، وتطوير المواهب وصقل المهارات الرقمية، مع إسهامه في البنية الأساسية الرقمية المتطورة والأمن، والسياسات والحكومة الرقمية الداعمة لنمو الصناعات والتقنيات الجديدة.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

يعمل برنامج الصناعة الرقمية ضمن منظومة متكاملة مع البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وفق علاقات تكامل تختلف باختلاف أدوارها. وترتبط الصناعة الرقمية باعتماد متبادل مع برنامج البنى الأساسية الرقمية في مجالات مراكز البيانات والحوسبة السحابية والمناطق التقنية المتخصصة. فيما يولد برنامج التحول الرقمي الوطني الطلب على المنتجات والخدمات الرقمية ويعزز المحتوى المحلي في العقود الحكومية. كما يتكامل البرنامج مع برامج الذكاء الاصطناعي والفضاء وصناعة الأمن السيبراني في تسريع الابتكار وتأهيل الكفاءات والقدرات والشركات الوطنية في مجالات التخصص، بينما يفتح برنامج التجارة الرقمية قنوات الوصول إلى الأسواق. وبذلك، يرتبط نمو الصناعة الرقمية بتوافر البنية الأساسية، ونمو الطلب، وتطوير القدرات، والوصول إلى الأسواق، ضمن منظومة متكاملة للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

يتسق هذا التكامل مع المسار المرحلي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، إذ تسهم مبادرات برنامج الصناعة الرقمية خلال المرحلة الثانية (2026-2030) في دعم رقمنة القطاعات الاقتصادية وتبني التقنيات المتقدمة. بالتوازي مع تنمية القدرات الإنتاجية للصناعات الرقمية الوطنية. ومن خلال ربط الاستثمارات التقنية بالشركات والكفاءات الوطنية. يمتد أثر الاستثمار إلى نقل التقنية والمعرفة وبناء القدرات والتوطين، بما يحول الممكنات الرقمية والتقنية والمعرفية إلى قيمة اقتصادية ويعظم أثر منظومة الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان.



الارتباط برؤية عمان 2040 خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

يمثل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذراع الرقمي للتنفيذي والمحرك الرقمي لرؤية عمان 2040، ويأتي برنامج الصناعة الرقمية كأحد برامج التنفيذ التي تترجم توجهات الرؤية إلى مبادرات ومشروعات تدعم اقتصادا وطنيا أكثر تنوعا وتنافسية قائما على المعرفة والابتكار والتقنية. وتتركز مواءمة البرنامج بصورة رئيسة في محور الاقتصاد والتنمية، مع امتداد إلى محور الإنسان والمجتمع، ومساهمة محددة في محور البيئة المستدامة.

محور الإنسان والمجتمع

يرتبط البرنامج بألوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، عبر بناء الكفاءات التقنية، وربط التأهيل باحتياجات سوق العمل، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التقنية، وتحويل مخرجات البحث والتطوير إلى منتجات وحلول ذات قيمة اقتصادية



محور الاقتصاد والتنمية

يرتبط البرنامج بألويات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وسوق العمل والتشغيل. ويسهم في تحقيقها من خلال تنمية الصناعات الرقمية وتوطين التقنيات، وجذب الاستثمارات، وتنمية الشركات التقنية والناشئة، وتحويل الابتكار إلى منتجات وخدمات قابلة للنمو والتصدير. كما يعزز تأهيل الكفاءات الوطنية وربطها باحتياجات الصناعات والمشروعات، بما يدعم فرص التشغيل والعمل الحر ويوسع القاعدة الإنتاجية والقيمة الاقتصادية.



محور البيئة المستدامة

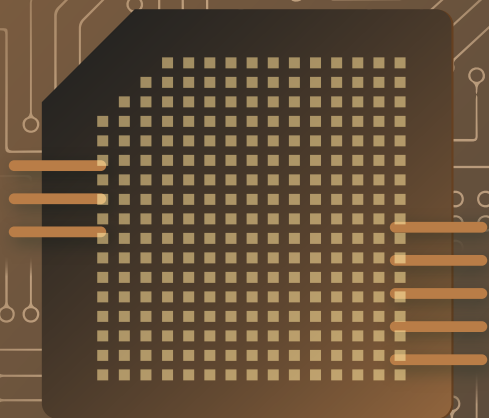
يسهم برنامج الصناعة الرقمية من خلال التوجه نحو البنية الأساسية الرقمية الخضراء ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي العاملة بالطاقة النظيفة، بما يربط نمو الاستثمارات والقدرات الرقمية بكفاءة الطاقة والاستدامة.



ويتكامل هذا الارتباط طويل المدى مع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، التي تمثل الإطار التنفيذي الوطني قصير المدى لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040، بالتزامن مع المرحلة الثانية من برنامج الصناعة الرقمية. وتندرج مبادرات البرنامج ضمن المشروعات الاستراتيجية للخطة، بما يربط توجهاته بالمستهدفات الاقتصادية والتنموية ومسار التنفيذ الوطني. وبذلك، يشكل البرنامج حلقة وصل تنفيذية بين رؤية عمان 2040، والبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، بما يدعم تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القيمة الاقتصادية وتنافسية سلطنة عمان واستدامتها.

03

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى



رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

يمثل برنامج الصناعة الرقمية أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وتشرف عليه وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة بالمديرية العامة لتحفيز القطاع ومهارات المستقبل. ويركز البرنامج على تنمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عمان بوصفه قطاعا استراتيجيا مولدا للمنتجات والخدمات والحلول الرقمية، من خلال بناء قاعدة صناعية رقمية وطنية قائمة على التوطين والابتكار وتطوير الكفاءات، بما يدعم الانتقال من استهلاك التقنية إلى إنتاجها وتطويرها وتوطينها وتصديرها. ويترجم البرنامج هذا التوجه من خلال جذب الاستثمارات، وتنمية الشركات التقنية الناشئة، وبناء الكفاءات الوطنية، وتعزيز الصادرات الرقمية والقيمة الاقتصادية للصناعة.

مثلت **المرحلة الأولى (2021-2025)** مرحلة تأسيس وبناء للمقومات اللازمة لنمو الصناعة الرقمية، تركزت خلالها الجهود على



وأسهمت هذه الجهود في تهيئة بيئة أكثر دعما لنمو الصناعة الرقمية،
وتكوين قاعدة أولية من الاستثمارات والشركات والكفاءات والبنية الداعمة.

أبرز منجزات المرحلة الأولى (2021-2025)

الكفاءات الوطنية

69%

نسبة التعمين في الوظائف الفنية والتخصصية والقيادية بمهن تقنية المعلومات

أكثر من 11,000 كفاءة وطنية

تأهيل الكفاءات الوطنية عبر مبادرة مكين لدعم سوق العمل بكوادر رقمية مؤهلة

الشركات التقنية الناشئة

استفادة أكثر من 161 شركة تقنية ناشئة

إطلاق برنامجي نمو وجدارة لدعم الشركات التقنية الناشئة

أكثر من 200 شركة ناشئة

تسجيل الشركات عبر منصة عمان للشركات الناشئة

48 حاضنة ومسرعة أعمال

تشغيل حاضنات ومسرعات أعمال لدعم الشركات التقنية الناشئة، بتمويل تجاوز 127 مليون ريال عماني

الاستثمارات التقنية

أكثر من 116 مليون ريال عماني

حجم الصفقات الاستثمارية والمشاريع خلال كومكس 2025

نحو 227 مليون ريال عماني

حجم الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات في المرحلة الأولى

استثمارات استراتيجية

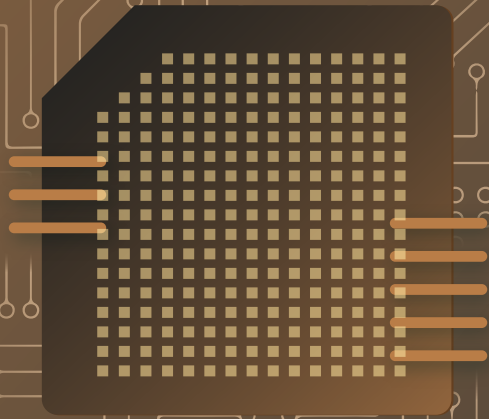
استقطاب استثمارات استراتيجية في مجالات أشباه الموصلات وتصنيع الرقائق الإلكترونية مراكز البيانات وإنشاء أكثر من 4 مراكز لتعدين العملات الرقمية المشفرة.

وتعكس منجزات المرحلة الأولى تقدماً في بناء منظومة أكثر ترابطاً للصناعة الرقمية، انتقلت فيها الجهود من تطوير المقومات بصورة منفردة إلى تعزيز التكامل بينها وتحويلها إلى قدرات تدعم نمو الصناعة واستدامتها. وأسهمت برامج الدعم والتمكين ومشاركة الشركات التقنية الناشئة في الفعاليات المحلية والدولية في توسيع فرص الشراكات والأعمال والاستثمار، فيما أسهم ربط فرص العمل بالشركات التقنية في دعم تشغيل واستقطاب الكفاءات الوطنية في القطاع. وقد عزز ذلك جاهزية البيئة الاستثمارية وسوق العمل، ورسخ قاعدة وطنية يمكن البناء عليها لتوسيع النشاط الإنتاجي وتعظيم الأثر الاقتصادي للصناعة الرقمية في المراحل اللاحقة.

وانطلاقاً من هذه القاعدة، تنتقل المرحلة الثانية (2026-2030) من تأسيس مكونات المنظومة وبناء جاهزيتها إلى ربطها وتوسيعها وتعظيم القيمة الاقتصادية المتولدة منها. وتتجه المرحلة إلى تسريع الابتكار والبحث والتطوير، وتنمية صناعات رقمية واعدة وحلول قابلة للتصدير، وجذب الاستثمارات النوعية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من النمو والتوسع والاندماج في سلاسل التوريد الوطنية والدولية. إلى جانب نقل المعرفة وتوطين التقنيات المتقدمة. ويمثل هذا الانتقال خطوة نحو توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للصناعة الرقمية وتعزيز حضورها كقوة إنتاجية واقتصادية وطنية، تمهيداً للمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، التي تعنى بترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية.

04

خارطة طريق المرحلة الثانية



تربط الاستثمار والبنى الأساسية بالبحث والتطوير والابتكار، ثم بالشركات والكفاءات والأسواق. فلا يقتصر دور الاستثمار على توفير رأس المال، بل يمتد إلى استقطاب الشركات والخبرات ونقل التقنية والمعرفة ودعم التوطين؛ ويحوّل البحث والتطوير والابتكار هذه الموارد إلى منتجات وحلول قابلة للتطبيق التجاري؛ فيما تتولى الشركات التقنية الناشئة والكفاءات الوطنية ترجمة هذه المخرجات إلى نشاط إنتاجي وتجاري قابل للنمو والتوسع والتصدير. ويعمل هذا التوجه على مستويين متوازيين: تعظيم الاستفادة من المنتجات والحلول والقدرات القائمة لتلبية الاحتياجات الحالية، وبناء القدرة الوطنية على تطوير وإنتاج تقنيات ومنتجات وصناعات رقمية جديدة والمنافسة فيها إقليمياً ودولياً.

تبني المرحلة الثانية (2026-2030) لبرنامج الصناعة الرقمية على القاعدة التي أسستها المرحلة الأولى في تنمية الشركات التقنية والناشئة، وبناء الكفاءات الوطنية، وتطوير البنى الأساسية والمنصات الداعمة، واستقطاب الاستثمارات في المجالات التقنية المتقدمة. ولا تمثل هذه المرحلة بداية جديدة، بل تقوم على الاستمرارية والتوسع والتعميق، من خلال تطوير ما تم بناؤه وتوسيع نطاق الصناعة الرقمية وتعميق القدرات الوطنية. وينسجم ذلك مع توجه المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي نحو رقمنة القطاعات الاقتصادية، حيث تنتقل أولوية برنامج الصناعة الرقمية من بناء الممكّنات والجاهزية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتعظيم الأثر الاقتصادي، مدعومة بحوافز استثمارية وتنظيمية نوعية تعزز جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات الرقمية. ويتمثل التحول الأبرز في الانتقال من تنمية مقومات متفرقة إلى بناء سلسلة قيمة متكاملة للصناعة الرقمية.



توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

تكمن الميزة الأساسية في تصميم المرحلة الثانية في أن مبادراتها العشر لا تمثل مشروعات منفصلة، بل محفظة وطنية مترابطة تتكامل فيها إمكانات الاستثمار والبنى الأساسية والابتكار والصناعات والشركات والكفاءات والأسواق. ومن خلال هذا التكامل، تتجه المرحلة حتى عام 2030 إلى

- 1 تعظيم الاستثمار الخاص
- 2 توسيع قاعدة الشركات التقنية ذات الدخل المرتفع
- 3 زيادة التوظيف والتعمين
- 4 تنمية المنتجات التقنية الوطنية

بما يبني صناعة رقمية وطنية أكثر نضجا وتنافسية، قادرة على

- 1 توسيع حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية
- 2 دعم النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد
- 3 تعزيز السيادة الرقمية والتقنية
- 4 التمهيد للمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي والصناعات الرقمية الوطنية.

كما تستهدف المبادرات تعظيم القيمة المحلية للاستثمارات والمشاريع التقنية الكبرى، بحيث يمتد أثرها من تدفقات رأس المال إلى نقل التقنية والمعرفة وبناء القدرات والتوطين، بما يدعم نمو الصناعات الرقمية الوطنية وتوسعها.

تترجم مبادرات المرحلة الثانية توجه برنامج الصناعة الرقمية نحو تعميق الجانب الإنتاجي وتعظيم الأثر الاقتصادي للصناعة الرقمية، من خلال محفظة مترابطة تجمع بين تهيئة البيئة الداعمة للنمو، وجذب الاستثمارات النوعية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية، وتسريع الابتكار، وتنمية الشركات والكفاءات، وتوسيع الوصول إلى الأسواق.

أولاً: الاستثمار والبنية الأساسية للصناعات التقنية

تهيئة البيئة الاستثمارية وبناء البنى الأساسية والأصول والقدرات اللازمة لنمو الصناعات التقنية، من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير مناطق وبيئات تقنية متخصصة، واستقطاب الشركات والخبرات، وتنمية صناعات تقنية استراتيجية. وتوفر هذه المبادرات قاعدة استثمارية وتقنية وصناعية تدعم نمو بقية مجالات البرنامج وتعزز قدرة سلطنة عمان على استقطاب الاستثمارات الرقمية النوعية.

أولاً: الاستثمار والبنية الأساسية للصناعات التقنية

1 الترويج وجذب الاستثمارات الرقمية المحلية والأجنبية

تهدف المبادرة إلى تعزيز تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي نحو المجالات الرقمية ذات القيمة الاقتصادية العالية، من خلال تطوير الفرص الاستثمارية والترويج لها، وتحسين التنسيق بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، واستقطاب الشركات والخبرات والقدرات التي تدعم نمو الصناعة الرقمية في سلطنة عمان. كما تعمل على إبراز الشركات والمنتجات الوطنية والترويج لها عالمياً، وتعزيز حضور سلطنة عمان في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية، مدعوماً بأدوات تسويقية وتوعوية متكاملة. وتؤدي المبادرة دوراً أفقياً في دعم المبادرات الاستثمارية والصناعية الأخرى، ولا سيما المجالات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة ومراكز البيانات وأشباه الموصلات، من خلال توفير التدفقات الاستثمارية واستقطاب الشركاء اللازمين لتطويرها وتوسيعها. وتشمل المبادرة جذب الاستثمارات الأجنبية وحصص الاستثمارات المحلية والخارجية، تشجيع الاستثمار في مراكز البيانات وأشباه الموصلات والمجالات التقنية الأخرى، المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية، إنتاج ونشر المواد التوعوية والتسويقية والترويجية.

2 منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة

تهدف المبادرة إلى إنشاء منطقة متخصصة بالذكاء الاصطناعي تتمتع بحوافز وامتيازات خاصة لاستقطاب الشركات التقنية الناشئة المحلية والدولية العاملة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، إلى جانب المؤسسات الداعمة لها مثل الحاضنات والمسرعات والمختبرات. وتوفر المنطقة بيئة متكاملة ومحفزة لتأسيس الشركات ونموها، مدعومة بمناخ تسويقية تساعد على الوصول إلى أسواق المنطقة والتوسع فيها، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في تطوير المناطق التقنية بما يعزز تنافسية المنطقة وجاذبيتها للاستثمارات التقنية المتقدمة. كما تستهدف المبادرة تعظيم القيمة المحلية للاستثمارات المستقطبة من خلال نقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، وتمكين الشركات الواعدة من الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً من النمو والتوسع، بما يهيئ الفرص أمام الشركات العمانية للوصول إلى قيم سوقية مرتفعة.

3 المثلث الرقمي

تستهدف المبادرة إنشاء ثلاث مناطق متخصصة لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الخضراء في سلطنة عمان تعمل بالطاقة النظيفة، مع إعداد حوافز وتسهيلات مخصصة في مجال الطاقة لاستقطاب الشركات العالمية ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الدولية. وتستفيد المبادرة من المقومات الاستراتيجية لسلطنة عمان، بما في ذلك الموقع الجغرافي والاستقرار والبنى الأساسية ومصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. بوصفها ميزات تنافسية تدعم جذب الاستثمارات التقنية الكبرى وتعزز مكانة سلطنة عمان التنافسية. كما تسهم في توفير أصول رقمية متقدمة وجذب استثمارات نوعية مرتبطة بالحوسبة والذكاء الاصطناعي، بما يدعم نمو الشركات والتقنيات والصناعات المرتبطة بهذه المجالات، ويعزز السيادة الرقمية من خلال استضافة البيانات محليا.

4 تطوير المنظومة الوطنية لأشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية

بني المبادرة على ما تحقق من استقطاب شركات دولية في مجال أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية لبدء عملياتها في سلطنة عمان، بهدف تطوير منظومة وطنية متكاملة لهذه الصناعة الاستراتيجية. وتعمل على توفير البنى الأساسية والقدرات اللازمة لنموها، وتنمية الكفاءات الوطنية المتخصصة، ودعم البحث والتطوير والابتكار، واستقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية، إلى جانب بناء الأطر المؤسسية اللازمة لتنسيق الأدوار والمسؤوليات. وتسعى المبادرة من خلال ذلك إلى تعزيز إدماج هذه الصناعة في الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي لها، بما يدعم بناء القدرات الوطنية والسيادة التقنية في مجال الرقائق الإلكترونية. وتشمل المبادرة: الترويج لمجال أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية محليا ودوليا وجذب الاستثمارات إليه، تأهيل الكفاءات الوطنية المتخصصة في المجال، إنشاء مركز التميز في أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، تحديد الإطار الوطني للأدوار والمسؤوليات في تطوير المنظومة.

المبادرات الرئيسية

ثانياً: الابتكار والصناعات الرقمية الإبداعية

تحويل البحث والمعرفة والتقنيات المتقدمة والقدرات الإبداعية إلى منتجات وخدمات وصناعات رقمية ذات قيمة اقتصادية. والجمع بين تعزيز البحث والتطوير والابتكار في التقنيات الناشئة والعميقة، وتوفير البيئات اللازمة للتجريب والتطوير، وتنمية صناعات رقمية إبداعية واعدة، بما يعزز انتقال المعرفة والابتكار إلى السوق ويوسع القاعدة الإنتاجية للصناعة الرقمية.

5 تسريع الابتكار والتقنيات العميقة

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة داعمة للبحث والتطوير والابتكار في التقنيات الناشئة والعميقة، وربط القدرات البحثية والتقنية بصورة أكثر مباشرة بالفرص الاقتصادية واحتياجات السوق. وتوفر بيئات تنظيمية تجريبية آمنة تتيح اختبار الحلول التقنية المبتكرة، وتدعم الشركات الناشئة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والروبوتات، إلى جانب تعزيز الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التقنية. وتسعى المبادرة إلى تسريع توطيد التقنيات العميقة وتحويل نتائج الأبحاث الوطنية إلى منتجات وحلول قابلة للتطبيق التجاري، بما يجعلها حلقة وصل بين البحث والابتكار من جهة، والسوق والصناعة من جهة أخرى. وتشمل المبادرة: إنشاء بيئات تنظيمية تجريبية مرنة وآمنة، تسريع توطيد التقنيات العميقة، تعزيز الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التقنية.

6 صناعة الألعاب الإلكترونية

تهدف المبادرة إلى تطوير صناعة وطنية للألعاب الإلكترونية من خلال بناء قدرات المطورين المحليين، وتوفير بيئة داعمة ومحفزة لصناع الألعاب، وتقديم الخبرات والاستشارات المتخصصة اللازمة لتطوير المنتجات. كما تعمل على إعداد فرص استثمارية لاستقطاب شركات دولية متخصصة وبناء شراكات بينها وبين المطورين المحليين، بما يساهم في نقل الخبرات وتوسيع قدرات الصناعة المحلية. وتتكامل المبادرة مع جهود جذب الاستثمار وتأهيل الكفاءات وتنمية البيئة التقنية، بهدف بناء قاعدة وطنية قادرة على تطوير تطبيقات ومنتجات ألعاب إلكترونية قابلة للنمو والتوسع. وتشمل المبادرة: تأهيل مطورين في تطوير الألعاب باستخدام محرك يونتي بشهادات معتمدة عالمياً، إعداد فرص استثمارية لاستقطاب شركات أجنبية متخصصة وبناء شراكات مع صناع الألعاب في سلطنة عمان، تقديم الاستشارات المتخصصة في المجال، توفير بيئة داعمة ومحفزة لصناع ألعاب الفيديو في سلطنة عمان.

7 المحتوى الرقمي التفاعلي

تهدف المبادرة إلى تنظيم وتطوير صناعة المحتوى الرقمي التفاعلي في سلطنة عمان وتحويلها إلى نشاط اقتصادي منظم يدعم نمو الاقتصاد الرقمي. وتركز على تشخيص واقع الصناعة وتحديد فرص تطويرها، وتطوير الأطر المنظمة لها، ودعم المنتجين المحليين، وتحفيز الابتكار في تطوير المحتوى والمنتجات والخدمات التفاعلية. كما تستفيد المبادرة من الفعاليات المتخصصة وبرامج تسريع الأعمال في تنمية قدرات القطاع وجذب الخبرات والاستثمارات، بما يسهم في بناء سوق أكثر نضجاً وإيجاد فرص عمل للكفاءات الوطنية. وتستهدف كذلك تعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي في هذا المجال، والاستفادة من الهوية والثقافة العمانية في تطوير محتوى رقمي ذي قيمة اقتصادية وقابل للوصول إلى الأسواق الخارجية.

ثالثاً: نمو الشركات والكفاءات والتوسع في الأسواق

بناء القاعدة المؤسسية والبشرية والتجارية اللازمة لتحويل مخرجات الاستثمار والابتكار والصناعات الرقمية إلى نمو اقتصادي مستدام. وتجمع بين تمكين الشركات التقنية الناشئة والصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع، وتأهيل الكفاءات الوطنية وربطها باحتياجات المشروعات وسوق العمل، وفتح الأسواق الإقليمية والدولية أمام المنتجات والخدمات والكفاءات الرقمية العمانية. وبذلك، يمثل المسار حلقة الربط بين بناء القدرات الوطنية وتحويلها إلى نشاط اقتصادي وفرص عمل وصادرات.

8 تطوير منظومة الشركات التقنية والناشئة

تهدف المبادرة إلى تطوير منظومة وطنية متكاملة لتمكين الشركات التقنية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ومساندتها في الانتقال من التأسيس وتجربة المنتجات إلى النمو والاستدامة والتوسع محليا وإقليميا ودوليا. وتجمع المبادرة بين برامج متخصصة لنمو الشركات وتدويلها، ومنصات لدعم منظومة الشركات الناشئة، وإتاحة فرص لتجربة المنتجات في القطاع الحكومي، وتحفيز المحتوى المحلي في المناقصات والعقود الحكومية. كما تعزز الشراكة مع القطاع الخاص في الابتكار الرقمي، وتوفر سوقا للمنتجات الرقمية المطورة محليا، بما يساعد على تحويل الأفكار والابتكارات إلى شركات ومنتجات قادرة على الوصول إلى السوق وتحقيق النمو. وتشمل المبادرة: برنامج نمو للشركات التقنية الناشئة، منصة عمان للشركات الناشئة "عش"، برنامج جدارة لتجربة منتجات الشركات في القطاع الحكومي، تحفيز المحتوى المحلي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تحفيز الشراكة مع القطاع الخاص للابتكار الرقمي وتعظيم المحتوى المحلي للحلول والأنظمة الحكومية، سوق المنتجات الرقمية المطورة محليا والمستهدفة للجهات الحكومية.

9 تمكين الكفاءات الرقمية والعمل الحر (مكين+)

تمثل مبادرة مكين+ منصة وطنية لتأهيل وتشغيل الكفاءات الوطنية في مشروعات الاقتصاد الرقمي في القطاعين العام والخاص، من خلال التوسع في المبادرة الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية "مكين" وربطها بخارطة المشروعات الرقمية الوطنية واحتياجات العمل الفعلية. وتوفر المبادرة مسارات متنوعة للتشغيل تشمل الوظائف المؤقتة والعقود المستقلة والعمل الحر، إلى جانب إعادة تأهيل خريجي التخصصات غير التقنية والتطوير المستمر للمهارات الرقمية. وتسهم بذلك في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ودعم اقتصاد المهارات الرقمية المستقلة، وتوفير الكفاءات اللازمة لنمو الشركات والمشروعات والصناعات الرقمية. وترتكز المبادرة على: تشغيل الكفاءات الوطنية في مشروعات التحول الرقمي، ربط المهارات الرقمية باحتياجات المشروعات في القطاعين العام والخاص، توفير منصة وطنية للتأهيل ورفع القدرات في المهارات الرقمية، دعم العمل الحر وربط المواهب بالمشروعات الرقمية، تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في التدريب والتأهيل والتشغيل.

10 تطوير منظومة الشركات التقنية والناشئة

تهدف المبادرة إلى ترجمة نضج الصناعة الرقمية الوطنية إلى قيمة تجارية في الأسواق الخارجية، من خلال بناء منظومة تدعم تصدير البرمجيات والمنتجات والخدمات الرقمية والكفاءات العمانية إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وتعمل على تمكين الشركات والمواهب الوطنية من الوصول إلى أسواق جديدة، وفتح قنوات للتوسع الخارجي، وتكوين شراكات رقمية عابرة للحدود، بالاستفادة من القدرات الوطنية والمنصات التقنية والخدمات الرقمية الحكومية والخاصة. وتمثل المبادرة امتدادا لسلسلة القيمة إلى الأسواق الخارجية، حيث تستثمر في نضج الشركات والمنتجات والخدمات والكفاءات وتحولها إلى صادرات وقيمة تجارية دولية، بما يعزز الصادرات غير النفطية والحضور الرقمي لسلطنة عمان خارجيا. وتشمل المبادرة: مبادرة ساس للتميز لتعزيز نمو وتدويل الشركات التقنية والناشئة، المشاركات والمهام الدولية مع الشركات التقنية لدعم تصدير خدماتها ومنتجاتها الرقمية، مبادرة شعار "تقنية عمانية" تحت مظلة شعار "صنع في عمان".



أولويات ومراحل التنفيذ

يعتمد تنفيذ برنامج الصناعة الرقمية خلال **المرحلة الثانية (2026-2030)** على إدارة المبادرات بوصفها محفظة مترابطة تنفذ في معظمها بصورة متوازية ومستمرة، مع تفاوت مستوى الجهد والأولوية التنفيذية وفقا لطبيعة كل مبادرة وجاهزيتها واعتماديتها والأثر المتوقع منها. ويمثل عدد من المبادرات استمرارا وتطويرا لما تم بناؤه خلال المرحلة الأولى، فيما تمثل مبادرات أخرى إضافات نوعية توسع نطاق الصناعة الرقمية ومجالاتها، دون أن يفرض ذلك تسلسلا زمنيا ثابتا لبدء المبادرات أو انتهائها.

وتحدد الأولويات استنادا إلى احتياجات السوق والجدوى والجاهزية ونتائج التقييم، مع مراعاة موقع كل مبادرة ضمن سلسلة القيمة وعلاقتها ببقية مكونات البرنامج. وتحظى المبادرات ذات الطبيعة التمكينية والأفقية باهتمام مستمر لما توفره من مدخلات مشتركة للاستثمار والابتكار ونمو الشركات وتنمية الكفاءات، فيما تتقدم المبادرات المرتبطة بالبنى الأساسية والصناعات التقنية المتخصصة وفقا لجاهزية الفرص ومتطلباتها الاستثمارية والتنظيمية والتشغيلية.

ويتم تنظيم المشروعات ذات الأولوية من خلال

يتوسع تدريجيا مع نمو الشركات ونضج المنتجات والخدمات والكفاءات الوطنية، ولا يعامل بوصفه مرحلة نهائية منفصلة عن بقية المحفظة.

وفي الوقت نفسه، يمثل الوصول إلى الأسواق والتصدير بعدا مستمرا في التنفيذ

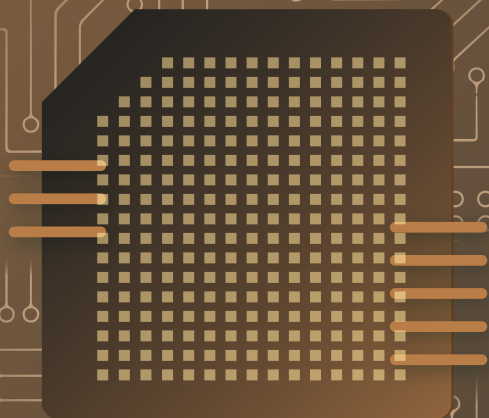
بما يساعد على توجيه الموارد والجهود نحو الفرص الأكثر جاهزية وجدوى دون افتراض تسلسل زمني ثابت بين المبادرات

تحديد متطلباتها وموازنتها ومخرجاتها والأثر المتوقع منها

وتخضع محفظة البرنامج لمراجعة مستمرة للأداء والأثر ومستويات الجاهزية والاعتماديات واحتياجات السوق، بما يتيح تحديث البرامج والأدوات وإعادة توجيه الأولويات والموارد استجابة لنتائج التنفيذ والمتغيرات والفرص الناشئة. ويعزز هذا النهج مرونة التنفيذ والتعلم المستمر والمحافظة على التكامل بين المبادرات، ويوجه الجهود نحو المشروعات والفرص الأكثر قدرة على تحقيق مستهدفات البرنامج وتعظيم أثره الاقتصادي حتى عام 2030.

05

مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي



مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

تعكس مستهدفات برنامج الصناعة الرقمية حتى عام 2030 انتقال البرنامج من بناء الممكّنات والجاهزية إلى تحقيق مخرجات اقتصادية قابلة للقياس تعبر عن نضج الصناعة الرقمية الوطنية وقدرتها على توليد قيمة اقتصادية متنامية. وتتركز المستهدفات في الاستثمار الخاص، ونمو الشركات التقنية الناشئة، والتوظيف والتعمين، وتطوير المنتجات التقنية الوطنية، بما يعكس كذلك تطور المحتوى المحلي وتوطين التقنيات والحلول الرقمية، وانتقال الابتكار والمشروعات التقنية من التجريب والتطوير إلى التطبيق التجاري والمنتجات القابلة للتسويق. وتمثل هذه المستهدفات مجتمعة مؤشرات مترابطة على توسع القاعدة الإنتاجية للصناعة الرقمية وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة.

وتتمثل المستهدفات الرئيسية في

- **زيادة قيمة الاستثمار الخاص في قطاع تقنية المعلومات:** بما يعكس نمو النشاط الاستثماري وقدرة القطاع على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية النوعية، ودعم توطين الصناعات والتقنيات وبناء القدرات الإنتاجية، بما يعزز القيمة المضافة المحلية.
- **زيادة عدد الشركات التقنية الناشئة ذات الدخل المرتفع في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:** بما يعكس انتقال الشركات من مرحلة التأسيس إلى النمو والتوسع وتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات والاستدامة والقدرة على المنافسة والوصول إلى الأسواق.
- **زيادة عدد الموظفين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ورفع نسبة التعمين:** بما يعزز مشاركة الكفاءات الوطنية في نمو الصناعة الرقمية، ويربط تنمية المهارات والتأهيل باحتياجات الشركات والمشروعات والصناعات الرقمية، ويوسع فرص العمل التخصصية للكفاءات الوطنية.
- **زيادة عدد المنتجات التقنية المعتمدة بشعار "تقنية عمانية":** بما يعكس تنامي قدرة الشركات الوطنية على تطوير منتجات تقنية محلية، ويدعم الانتقال من استهلاك التقنية إلى إنتاجها وتطويرها وتوطينها، ويعزز حضور المنتجات التقنية الوطنية في الأسواق. ويتم التسجيل تحت مظلة شعار "صنع في عمان".

الأثر الاقتصادي المتوقع للبرنامج حتى عام 2030

يتوقع أن يسهم برنامج الصناعة الرقمية في تعزيز القيمة الاقتصادية للصناعة الرقمية من خلال تحويل الاستثمار والابتكار والمعرفة والقدرات التقنية إلى نشاط اقتصادي منتج، وتنمية الشركات والصناعات والمنتجات والخدمات الرقمية الوطنية. ويمتد هذا الأثر إلى تطوير سلاسل قيمة وتوريد محلية حول الاستثمارات والمشروعات التقنية الكبرى، بما يوسع استفادة الشركات الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد القيمة الاقتصادية المحتفظ بها داخل سلطنة عمان.

وعلى مستوى الاستثمار والابتكار، يستهدف البرنامج

- 1 توسيع قاعدة الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمارات النوعية مع تعظيم أثرها المحلي من خلال نقل المعرفة والتقنيات وبناء القدرات والتوطين
- 2 يتكامل ذلك مع تسريع انتقال البحث والتطوير والابتكار من التجريب إلى التطبيق التجاري، بما يعزز جاهزية الشركات والمنتجات التقنية الوطنية للاستثمار والنمو والوصول إلى السوق.

يرتبط نمو الصناعة الرقمية كذلك بتطوير الشركات والكفاءات الوطنية بصورة متكاملة، إذ يسهم نمو الشركات التقنية وتوسعها في

- 1 زيادة الطلب على المهارات
- 2 توفير فرص عمل تخصصية
- 3 رفع نسبة التعمين
- 4 بالتوازي مع توجيه التأهيل نحو احتياجات المشروعات والصناعات الرقمية

ويسهم ذلك في بناء قاعدة وطنية أكثر قدرة على تطوير المنتجات والخدمات ودعم نمو الصناعة واستدامتها.

ويكتمل الأثر الاقتصادي مع تنامي المنتجات التقنية الوطنية وقدرتها على الوصول إلى الأسواق، بما يعزز المحتوى المحلي والصادرات الرقمية ويدعم الانتقال من استهلاك التقنية إلى إنتاجها وتطويرها وتوطينها. ومن شأن تكامل هذه الآثار أن يقلل الاعتماد على الحلول والخدمات والكفاءات التقنية الخارجية، ويعزز السيادة الرقمية، ويدعم بناء صناعة رقمية وطنية أكثر إنتاجية وتنافسية، تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز تنافسية سلطنة عمان حتى عام 2030.

06

نافذة الاستثمار والشراكة

نافذة الاستثمار والشراكة

يفتح برنامج الصناعة الرقمية نافذة واسعة للاستثمار والشراكة أمام المستثمرين والشركات والمؤسسات والجهات المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في تنمية الصناعة الرقمية في سلطنة عمان. ولا تقتصر المشاركة على الاستثمار المباشر، بل تمتد إلى البحث والتطوير والابتكار، وتأسيس الشركات وتنميتها، وتطوير المنتجات والحلول، ونقل التقنية والمعرفة وبناء القدرات والتوطين، وصولاً إلى التشغيل والنمو والتوسع في الأسواق والتصدير. ويتيح هذا التنوع بناء شراكات عملية تحقق قيمة متبادلة، وتعزز مشاركة الشركات والكفاءات الوطنية، وتسهم في تعظيم القيمة الاقتصادية المحلية وبناء صناعة رقمية وطنية أكثر إنتاجية وتنافسية.

مجالات الاستثمار والشراكة

تنشأ مجالات الاستثمار والشراكة بصورة مباشرة من مبادرات برنامج الصناعة الرقمية، حيث تتيح كل مبادرة مجالاً أو أكثر يمكن للمستثمرين والشركات والمؤسسات والشركاء الإسهام في تطويره أو الاستثمار فيه أو المشاركة في تنفيذه.

الجهات المستهدفة



منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الخضراء، أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، التقنيات المتقدمة والعميقة، الألعاب الإلكترونية والمحتوى الرقمي التفاعلي، الشركات التقنية والناشئة، الترويج الدولي للمشروعات الوطنية وتحليل الفرص الاستثمارية

1 الاستثمار وجذب رؤوس الأموال

الجهات المستهدفة



تأسيس الشركات في منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، منصة عمان للشركات الناشئة (عش)، برنامج نمو، تجربة المنتجات لدى الجهات الحكومية عبر برنامج جدارة، تأسيس وتنمية الشركات التقنية والناشئة بما فيها شركات واستوديوهات الألعاب والمحتوى الرقمي

2 تأسيس الشركات وتنميتها والوصول إلى السوق

الخبراء والشركاء
الدوليون



الجهات الحكومية
والقطاعات الاقتصادية



المؤسسات
الأكاديمية والبحثية



المستثمرون والصناديق
الاستثمارية



الشركات الناشئة
ورواد الأعمال



الشركات التقنية
ومزودو الحلول



3 تطوير وتشغيل الأصول والمناطق التقنية

تأسيس وتشغيل الشركات والمرافق داخل منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، إنشاء وتطوير وتشغيل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الخضراء ضمن المثلث الرقمي، تطوير المختبرات والمرافق التقنية المتخصصة المرتبطة بالصناعات التقنية المتقدمة

الجهات المستهدفة



4 تطوير الصناعات التقنية المتخصصة

تصميم وتصنيع أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، مركز التميز المتخصص، مختبرات البحث والتطوير، نقل التقنية والمعرفة، بناء القدرات المتخصصة

الجهات المستهدفة



5 البحث والتطوير والابتكار والتجريب

البيئات التجريبية الآمنة لاختبار حلول الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والروبوتات، البحث والتطوير التطبيقي في التقنيات العميقة، التطوير المشترك بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية، تحويل الأبحاث والنماذج الأولية إلى منتجات وحلول تجارية

الجهات المستهدفة



6 تطوير الصناعات الرقمية الإبداعية

الاستثمار في شركات واستوديوهات ومنتجات الألعاب الإلكترونية، تأهيل المطورين، تقديم الاستشارات المتخصصة لصناع الألعاب، تطوير منتجات وأدوات ومنصات المحتوى الرقمي التفاعلي، شركات التطوير والإنتاج والنشر والتوزيع

الجهات المستهدفة



الخبراء والشركاء
الدوليون



الجهات الحكومية
والقطاعات الاقتصادية



المؤسسات
الأكاديمية والبحثية



المستثمرون والصناديق
الاستثمارية



الشركات الناشئة
ورواد الأعمال



الشركات التقنية
ومزودو الحلول



الجهات المستهدفة



برامج مكين+، التدريب التطبيقي والتدريب بشقيه العلمي والعملي الميداني مع المؤسسات المعنية، توفير فرص عمل اختصاصية للمستقلين أصحاب العمل الحر، نقل التقنية والمعرفة في أشباه الموصلات والتقنيات المتقدمة، تأهيل الكفاءات المتخصصة وربطها بالمشروعات والشركات

7 نقل التقنية والمعرفة وتنمية الكفاءات

الجهات المستهدفة



برنامج نمو مبادرة ساس للتميز، قنوات تصدير البرمجيات والمنتجات والخدمات الرقمية العمانية، الشراكات التجارية العابرة للحدود، مبادرة "تقنية عمانية" تحت مظلة "صنع في عمان"، دعم دخول الشركات والكفاءات العمانية إلى الأسواق العالمية

8 التوسع والتصدير

الشركات التقنية ومزودو الحلول الشركات الناشئة ورواد الأعمال المستثمرون والصناديق الاستثمارية المؤسسات الأكاديمية والبحثية الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية الخبراء والشركاء الدوليون

وتتكامل هذه المجالات لتتيح أشكالاً متعددة من الاستثمار والشراكة تمتد من الاستثمار وتأسيس الشركات وتطوير الأصول والصناعات التقنية، إلى البحث والتطوير والابتكار والتجريب، ونقل التقنية والمعرفة وتنمية الكفاءات، وصولاً إلى التوسع والتصدير. ويسهم هذا التكامل في ربط الاستثمار بالقدرات والشركات والمنتجات والأسواق، وتوسيع مشاركة الجهات الوطنية والدولية، وتعظيم القيمة المحلية المتحققة من الاستثمارات والشراكات في الصناعة الرقمية.

مسار المشاركة والتواصل

يوفر برنامج الصناعة الرقمية مسارا واضحا ومرنا يساعد المستثمرين والشركات والمؤسسات والشركاء على الانتقال من التعرف على مجالات الاستثمار والشراكة إلى المشاركة الفعلية في مبادرات البرنامج. ويبدأ المسار بتحديد المجال أو المبادرة الأكثر ارتباطا باهتمام الجهة وقدراتها، ثم الاطلاع على المعلومات ذات الصلة والتواصل مع فريق البرنامج لتحديد نموذج المشاركة الأنسب، بما يحقق مواءمة بين احتياجات المبادرة والقيمة والخبرات والقدرات التي يمكن للشريك تقديمها.

يمكن للجهات المهتمة متابعة صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، والاطلاع على وثائق البرامج التنفيذية وتفاصيل المبادرات، ومتابعة الفرص والمشروعات والمناقصات التي يتم الإعلان عنها عبر القنوات الرسمية. كما يتيح التواصل المباشر مع فريق البرنامج ونقاط الاتصال المخصصة الحصول على مزيد من المعلومات، وعرض مجالات الاهتمام، ومناقشة متطلبات المشاركة والأطراف والأدوار ذات العلاقة.

ويمر الانتقال من الاهتمام إلى المشاركة الفعلية عادة بالمراحل الآتية



يمكن خلال هذا المسار الاستفادة، بحسب طبيعة المبادرة والفرصة، من الحوافز والتسهيلات والبرامج والمنصات ومسارات التجربة والاعتماد ذات العلاقة. ويهدف المسار في مجمله إلى تسهيل الانتقال من التعرف على الفرصة إلى المشاركة والتنفيذ ثم التوسع، وبناء شراكات قابلة للاستمرار تحقق قيمة متبادلة وتسهم في تحقيق مستهدفات برنامج الصناعة الرقمية وتنمية الصناعة الرقمية في سلطنة عمان.

امسح الرمز



البريد الإلكتروني

Invest.ict@mtcit.gov.om

صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

<http://mtcit.gov.om/ar/programs/ndep>